لدى استقباله المفتي العام ومعالي الوزير ورؤساء المحاكم

خادم الحرمين: المملكة تولي القضاء عناية كبيرة منذ عهد مؤسسها

■ استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود في قصر السلام يوم الإثنين الموافق ٢٤/٣/١٤٢١هـ سماحة الشيخ عبدالعزيز ابن عبدالله آل الشيخ مفتي عام المملكة ورئيس هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء ومعالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ وأصحاب الفضيلة العلماء رؤساء المحاكم الشرعية بالمملكة.

وقد رحب خادم الحرمين الشريفين خلال المقابلة بأصحاب السماحة والفضيلة المشايخ والقضاة متمنياً لهم التوفيق والسداد، وأن تكلل أعمال ندوتهم الثالثة بالنجاح والتوفيق.

وقال - حفظه الله -: إن هذه البلاد منذ أن تأسست قامت على كتاب الله الكريم وسنّة نبيه المصطفى عليه الصلاة والسلام وتحكيم شرع الله في كل الأمور.

وبيّن الملك المفدى أن المملكة العربية السعودية منذ عهد مؤسسها جلالة الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن - طيب الله ثراه - تولي القضاء عناية كبيرة، وهيأت له أسباب النجاح بإذن الله لتحقيق العدل ورفع الظلم وإشاعة الأمن والاطمئنان.

ونوّه - أيده الله - بما يتمتع به أبناء هذه البلاد من القضاة والمشتغلين في القضاء من صفات أبرزها الإيمان بالله والالتزام بكتابه والإخلاص في القول والعمل وسعة الاطلاع، حاثاً على المزيد من التطور في الأداء في مختلف أجهزة القضاء وبما ييسر العمل ويخدم المصلحة العامة.

وقد عبّر سماحة مفتي عام المملكة عن أبلغ مشاعر الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين على ما يقدمه من بذل وعطاء في سبيل خدمة ورقي هذا القطاع المهم، داعياً الله أن يوفق ولاة الأمر لكل ما فيه خير البلاد والعباد.

وحضر الاستقبال صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام وصاحب السمو الملكي الأمير متعب بن عبدالعزيز وزير الاشغال العامة والإسكان وصاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن فهد بن عبدالعزيز وزير الدولة وعضو مجلس الوزراء ورئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء.

سمو النائب الثاني يستقبل المفتي العام ومعالي الوزير ورؤساء المحاكم

سموه: لا حياة ولا سعادة بدون العقيدة الإسلامية.. والخير كل الخير في الكتاب والسنة

■ استقبل صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام في مكتبه في الديوان الملكي بقصر السلام يوم الاثنين ٢٤/٣/١٤٢١هـ سماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ مفتي عام المملكة ورئيس هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء ومعالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ وأصحاب الفضيلة العلماء رؤساء المحاكم الشرعية بالمملكة.

وقد حيا سموه الكريم أصحاب الفضيلة العلماء والمشايخ، مؤكداً أن لقاءهم لقاء خير وسعادة، وأن الخير كل الخير في الكتاب والسنّة.

وقال سموه: ونحن على كل حال ولله الحمد والشكر من أيام الملك عبدالعزيز وأجدادنا الأولين وأجدادكم الأولين ونحن على هدى محمد عليه الصلاة والسلام، ونأمل أن نكون دائماً وأبداً حتى يرث الله الأرض ومن عليها، لأنه بدون دين ليس هنالك أمن وبدون دين ليست هنالك استقامة ولا رزق ولا حياة ولا سعادة، كل السعادة بدون هذه العقيدة الإسلامية سعادة فارغة وفاسدة.

ونحمد الله ونشكره أن يجعل ولايتنا فيمن خافه واتقاه، وأن يجعلنا جميعاً هداة مهتدين وأن ينصر الله دينه، ويعلي كلمته، ويحق الحق، ويزهق الباطل، ويجزيكم الله الخير.

كما ألقى سماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ مفتي عام المملكة ورئيس هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء الكلمة التالية:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فالله جلّ وعلا إذا أنعم على عباده بنعمة عرفهم بنعمته عليهم، وبيّن لهم نعمته وفضله عليهم ليشكروه، لأن نعم الله التي أنعم بها على العباد كثيرة، فهو جلّ وعلا يذكر العباد بنعمه ويعرفهم بفضله ويدعوهم إلى شكر هذه النعمة، فإن النعمة إذا شكرت بالقلب واللسان والجوارح إذا شكرت نعم الله زادت خيراً، ولهذا يقول الله تعالى: ﴿وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد﴾ [إبراهيم: ٧].

فإذا شكر العباد نعم الله وقابلوها بالشكر والثناء عليه، وعرفوا قدر النعمة، ثم عرفوا قدر من أنعم بها عليهم فإنها علامة الخير وعلامة الصلاح والهدى بتوفيق من الله.

والله جلّ وعلا ذكر قريشاً بنعمة أتمها عليهم في كتابه العزيز فقال: ﴿أو لم يروا أنا جعلنا حرما آمنا ويتخطف الناس من حولهم أفبالباطل يؤمنون وبنعمة الله يكفرون﴾ [العنكبوت: ٦٧]. فذكرهم أن غيرهم من العرب يتخطفون وينهبون ولا يستقرون، وهم في حرم الله آمنون مطمئنون، فهذه نعمة من الله

عليهم، وقال لهم أيضاً: ﴿ أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُجْبَىٰ إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِّزْقًا مِّن لَّدُنَّا ﴾ [القصص: ٥٧]

فنعمة الأمن والاستقرار نعمة من أجلّ النعم بعد نعمة الإسلام ما أنعم الله على عباده بعد نعمة الإسلام وسلامة الأبدان مثل نعمة الأمن والاستقرار فإنها نعمة لا تقدر بأي ثمن، ولهذا لما دعا الخليل عليه السلام ربه لهذا البيت: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ ﴾ [البقرة: ١٢٦].

فقدم نعمة الأمن على نعمة الرزق، قال العلماء: لأن نعمة الأمن يتحقق بها كل خير. إذا عدم الأمن عدم كل خير. فالأمن الذي نعيشه هذه البلاد ولله الحمد في ظل هذه الحكومة الموفقة أمن على الدين والدماء والأموال والأعراض وتحكيم شريعة الله وإقامة حدود الله، هذه من أجل نعم الله التي ميز الله بها هذه البلاد عن غيرها، وجعل لهذه البلاد مكانة بين سائر العالم مكانة في الأمن والطمأنينة والاستقرار.

فسبقنا من سبقنا بأي شيء لكن هذه النعمة حرموها، لأن هذه نعمة مرتبطة بالإسلام ارتباطاً كلياً، فما دامت أحكام الله منفذة وحدود الله مقامة والمحاكم الشرعية ولله الحمد بتوفيق من الله ثم برعاية منكم أدت مفعولها وواجباتها فإن الناس على خير ويرجى لهم خير إن شاء الله.

نسأل الله أن يكفينا شر الأشرار وكيد الفجار، وهذه البلاد يحقد عليها الحاقدون، ويحسدها الحاسدون، ويقولون بأفواههم كذباً وبهتاناً ما يعلم الناس ولله الحمد براءتها وسلامتها من كل ما يقال فيها، بلد أمه المسلمون لحج بيت الله الحرام وزيارة مسجد رسوله ﷺ وزيارة الحرم من أي مكان يأتون من أقطار الدنيا يأمنون ويطمئنون ويؤدون ركن الإسلام في أمن واستقرار ويرجعون في سلامة وعافية ما يخشون إلا الله.

هذه البلاد التي تحمل لواء الإسلام يحسدها الخلق على هذه النعمة على استقرارها وأمنها وارتباط قيادتها بشعبها، وأنها بلاد تحكمها شريعة الإسلام لا حزبية ولا طائفية ولكن أمة واحدة، كلمة واحدة وقيادة واحدة، وشعب خاضع لكتاب الله وسنة رسوله، تسود بينهم المحبة والمودة ويرى ولله الحمد من قيادته ما يسعده دائماً، فنسأل الله أن يديم هذه النعمة علينا جميعاً، وأن يرزقنا وإياكم التوفيق والهداية، وأن يصلح ولاة أمرنا، ويوفق خادم الحرمين الشريفين وولي عهده ونائبه الثاني لكل خير ويجعلكم دعاة للخير هداة لكل خير.

وصلى الله وسلم على عبد الله ورسوله.

وحضر الاستقبال معالي المستشار في الديوان الملكي الشيخ ناصر الشثري ووكيل وزارة العدل الشيخ عبدالله بن محمد البحيني ووكيل الوزارة للشؤون القضائية الدكتور عبدالله بن صالح الحديثي.

سماحة المفتي: المملكة حاملة لواء الإسلام وشعبها خاضع لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ

برعاية سمو أمير منطقة مكة المكرمة وحضور سماحة المفتي ومعالي رئيس مجلس القضاء الأعلى ومعالي الوزير

افتتاح الندوة الثالثة لرؤساء المحاكم

الأمير عبدالمجيد: الملك عبدالعزيز أسس أول دائرة للقضاء

■ شهدت قاعة التضامن الإسلامي بفندق انتركونتيننتال بمكة المكرمة مساء يوم الأحد الثالث والعشرين من شهر ربيع الأول الماضي من العام الجاري ١٤٢١هـ حفل افتتاح الندوة الثالثة لأصحاب الفضيلة رؤساء المحاكم بالمملكة.

وقد رعى الحفل صاحب السمو الملكي الأمير عبدالمجيد بن عبدالعزيز أمير منطقة مكة المكرمة، بحضور سماحة المفتي العام للمملكة ورئيس هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ، ومعالي رئيس مجلس القضاء الأعلى الشيخ صالح بن محمد اللحيدان، ومعالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بالإضافة إلى أصحاب الفضيلة والمعالي.

وقد ألقى صاحب السمو الملكي الأمير عبدالمجيد بن عبدالعزيز كلمة في هذه المناسبة جاء فيها:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين..

سماحة مفتي عام المملكة..

سماحة رئيس مجلس القضاء الأعلى..

صاحب المعالي وزير العدل..

أيها الإخوة الحضور..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يسرني في هذه الليلة المباركة أن أكون بينكم لافتتاح أعمال الندوة الثالثة لرؤساء المحاكم في المملكة، والتي تعقد بفضل الله وتوفيقه في رحاب بيت الله الحرام بمكة المكرمة مهبط الوحي ومنطلق نور الحق والعدل، متمنياً للمشاركين في هذه الندوة التوفيق والسداد.

أصحاب الفضيلة والمعالي.

أيها الحفل الكريم.

إننا نقدر لوزارة العدل دعوتها لأصحاب الفضيلة رؤساء المحاكم في المملكة والمسؤولين بالوزارة للاجتماع والتشاور وتبادل الرأي في عدد من الأمور التي تتعلق بسير الأحكام والإجراءات بهدف الوصول إلى ما يخدم العمل القضائي في المملكة، الذي يتطور كماً وكيفاً، كما تتطور كافة مناحي الحياة في هذه البلاد، وأتمنى للندوة أن تحقق الأهداف التي عقدت من أجلها والخروج بتوصيات تفيد في رفع مستوى الأداء، وتساير متطلبات العصر الحاضر، وتعايش المستجدات وتنظر بعناية واهتمام إلى تجدد القضايا وحاجات المجتمع، وتأخذ من التقنيات الحديثة ما يعينها على أداء أعمالها بكل يسر وسهولة.

أيها الحفل الكريم:

إنه ليس خافياً على الجميع عناية الدولة القصوى بمرفق القضاء منذ قيام الملك عبدالعزيز طيب الله ثراه بتأسيس أول دائرة للقضاء بمكة المكرمة مبنية على أسس إدارية محكمة، مما كان له الأثر البالغ في إرساء قواعد القضاء في المملكة بصفة عامة، ومن ثم فقد امتدت العناية بإنشاء المحاكم في كافة أنحاء البلاد مع التوسع المطرد في أعداد المحاكم الشرعية وكتابات العدل، بحيث أصبحت

العمرو: الدين الإسلامي حفظ النفس والعرض والمال وحقق العدالة والطمأنينة

تغطي كافة مدن وقرى وهجر المملكة، وذلك ترجمة للعناية والاهتمام الخاص من خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده وسمو النائب الثاني بوزارة العدل ومرافق القضاء والمحاكم بصفة عامة.

وفي الختام أتوجه بالشكر لصاحب المعالي وزير العدل وكافة المسؤولين بالوزارة على إقامة هذه الندوة في رحاب مكة المكرمة، ودعوتي لافتتاح أعمالها وإتاحة الفرصة للالتقاء بأصحاب الفضيلة القضاة ورؤساء المحاكم، متمنياً للجميع التوفيق والسداد والخروج بتوصيات تعينهم على رفع مستوى العمل والأداء مع سرعة إنجاز القضايا والمعاملات بما يكفل إيصال الحقوق لأصحابها في أسرع وقت وبأيسر طريق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سماحة المفتي: اللقاء جمع بين شرف المكان وسمو الغاية وهو لقاء تشاور وتعاون

وكان حفل الافتتاح قد بدأ بتلاوة آيات من القرآن الكريم، ثم ألقى فضيلة رئيس محاكم مكة المكرمة الشيخ سليمان بن عبدالله العمرو كلمة أعرب فيها عن شكره وامتنانه لصاحب السمو الملكي الأمير عبدالمجيد بن عبدالعزيز على رعايته لهذا الحفل، وقال: «إن الأمن هدف ومطلب عظيم لا يمكن أن تعيش أي أمة بدونه، لذلك جاء الدين الإسلامي العظيم بعقيدة صحيحة ومنهج قويم من أجل الحفاظ على النفس والعرض والمال وتحقيق العدل والطمأنينة».

ونوّه فضيلته بما أولته حكومة المملكة منذ تأسيسها على يد جلالة الملك عبدالعزيز - رحمه الله - حتى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز - حفظه الله - من عناية واهتمام بكتاب الله وسنّة رسوله صلى الله عليه وسلم، وجعلهما دستوراً لها في أقوالها وأفعالها ومعاملاتها لتوفير الأمن والاطمئنان للجميع وتحقيق العدل بينهم ورفع الظلم عنهم، مشيراً إلى أن ذلك جعل هذه البلاد الخيّرة نبراساً وضاء للعالم أجمع في تحقيق العدل والمساواة وإشاعة الأمن والأمان بين جنباتها.

وأوضح فضيلته أن إجمالي عدد القضايا الواردة إلى المحاكم الشرعية في العام الواحد تبلغ أكثر من أربعمائة وخمسين ألف قضية، وأن ذلك يستلزم بذل المزيد من الجهود للتباحث والتشاور في عدد من الأمور القضائية والإجرائية والإدارية لخدمة العمل القضائي والمراجعين وتسهيل أمورهم وإنجاز معاملاتهم.

وأشاد فضيلته بما يبذله معالي وزير العدل الدكتور عبدالله آل الشيخ من جهود في خدمة العمل القضائي بالمملكة وحرصه على الارتقاء بأدائه لخدمة الجميع.

بعد ذلك ألقى سماحة المفتي العام للمملكة العربية السعودية الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ كلمة أكد فيها أن هذا اللقاء جمع بين شرف المكان وسمو الغاية، وأنه لقاء فيه التشاور والتعاون في سبيل تسهيل الإجراءات القضائية.

وأشار سماحته إلى أن مضمون القضاء مسلّم به في هذه البلاد الطاهرة من خلال تطبيق الشريعة الإسلامية وتحكيم ما جاء في كتاب الله العزيز وسنّة رسوله ﷺ، مبيناً أن هذا اللقاء يهدف إلى الارتقاء

بمستوى تنفيذ وتسهيل الإجراءات القضائية وتحقيق الأمن، والعدل بين الجميع.

وشدد على أهمية التصدي للحملات المغرضة التي تتعرض لها الشريعة الإسلامية تحت شعار حقوق الإنسان، مؤكداً أن الشريعة الإسلامية حفظت حقوق الإنسان.. وأثنى على تمسك حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز بالعقيدة الإسلامية، وجعلها القرآن الكريم والسنّة النبوية المطهرة منهاجاً لها في جميع أحوالها.

ودعا سماحته القضاة إلى الاجتهاد في إظهار الأحكام الشرعية وفهمها، لأن شرع الله كامل لا نقص فيه والحكم بما جاء به نص صريح في القرآن والسنّة، ثم الاجتهاد فيما لم يكن فيه نص صريح وبيان ذلك في حكمه، وما بني عليه اجتهاده من قواعد شرعية، مبيناً أهمية الجهد والاجتهاد والاستعانة بالله والاطلاع والتفتيش على ما حكم به السلف الصالح.

ثم ألقى رئيس مجلس القضاء الأعلى الشيخ صالح اللحيدان كلمة تحدث فيها عن أهمية القضاء.

وأوصى فيها القضاة بأن يكون عملهم متجدداً، الشرعية وأصولها والتعاون على إصابة الحق والتنبه إلى ما ينبغي أن يتنبهوا له.

ونوّه فضيلته بما هيأته حكومة المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني ـ حفظهم الله ـ من إمكانات للقضاة والجهاز القضائي ليتمكنوا من أداء المهام المنوطة بهم، وتحقيق العدل والحكم بين الناس بما أنزل الله ووفق الأحكام الشرعية.

عقب ذلك ألقى معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ كلمة استهلها بالتأكيد على أن تحكيم الشريعة الإسلامية والاحتكام إليها يعد ركيزة أساسية في منهج بلادنا المباركة، وهذا أصل من أصول ديننا الإسلامي الحنيف الذي هو الحاكم في مناشط حياتنا المختلفة.

وشدد معاليه على أن تميز المملكة بتحكيم شرع الله وإقامة حدوده وأحكامه أعطى لنا مقام السبق والريادة بين دول العالم.

وقال إن تمكّن قضائنا من الجمع بين أصالة المادة التشريعية في الأخذ بأحكام شرع الله وبين التعامل مع العصر الحاضر بمدنيته الحديثة ونوازله المستجدة يعتبر دليلاً كبيراً على أن الشريعة الإسلامية قادرة بشاهد واقعي على استيعاب هذا العصر وظروفه وما يفرزه من أنشطة بشرية وحضارية متنوعة، وهو برهان قاطع لدعاوى المنابذين لحكم الشريعة الإسلامية المطهرة المدعين زوراً عدم صلاحيتها لهذا العصر.

معالي الشيخ صالح اللحيدان: على القضاة الاهتمام بمراجعة القواعد الشرعية والتعاون على إصابة الحق

وأبرز معالي الوزير آل الشيخ أن ترتيب أعمال القضاء وتنظيم إجراءاته وتطوير أساليب العمل فيه زيادة في ضبط الحقوق واستجلاب المصالح كما أوصاهم بالاهتمام بالقضايا وحلها على منهج واتساق مسيرة الأعمال، وبقدر ما تحظى به نظم الإجراءات من الدراسة والمراجعة والتقويم وفق الأهداف والخطط المرسومة تكون الأعمال المقدمة للمواطن أكثر دقة وكمالاً، كما يتحقق من خلال ذلك مواكبة الأجهزة القضائية بغيرها من مؤسسات

الدولة ودوائرها.

واستطرد معالي الوزير آل الشيخ قائلاً: إن وزارة العدل حين تتبنى برامج تقويم وتطوير إجراءات المحاكم وتنتدب لذلك رؤساء المحاكم وقيادات المؤسسات القضائية، تهدف إلى تقويم أدق ومراجعة ناضجة، تستهدي بآراء الممارسين للعمل، ونظرهم وتصورهم الواقعة وتتطلع الوزارة إلى تفعيل دور المحاكم رؤساء وقضاء بحيث يتحقق في عمل المحكمة تحديد جلسات خاصة دورية لدراسة الإجراءات، وتقويم النظم، واستقصاء عقبات العمل، والرفع للوزارة عما يقترحه القضاة من تطوير، وما يتوصلون إليه من نظر ومراجعة، لتقوم الجهات المعنية في الوزارة بما يلزم من دراسة وبحث ونظر، ومن ثم اتخاذ الإجراءات التنفيذية لذلك.

معالي الوزير: قضاؤنا جمع بين أصالة المادة التشريعية وبين التعامل مع العصر الحاضر بمدنيته الحديثة ونوازله المستجدة

ودعا معاليه جميع المتعاملين مع مؤسسات القضاء سواء كانوا مسؤولين أو مهتمين إلى العناية بهذا الجانب وتقديم ما لديهم من مقترحات وآراء تخدم المصلحة العامة وتساعد في رفع مستوى الأداء.

وأشار معاليه إلى أن هذه الندوة المباركة وما سبقها من ندوات ولقاءات وبرامج مماثلة كل ذلك له آثار إيجابية في تقدم العمل ونضجه.. معرباً عن تطلعه لمنجزات مثمرة وبناءة من خلال جلسات العمل بين أصحاب الفضيلة رؤساء المحاكم داعياً لهم بالتوفيق والنجاح.

وأكد معالي وزير العدل أن رعاية سمو أمير منطقة مكة المكرمة لهذه الندوة في هذه البلدة المباركة «بلد الله الحرام» ومشاركة سماحة مفتي عام المملكة ومعالي رئيس مجلس القضاء الأعلى، والحضور الكبير تجسد بحق عناية الجميع واهتمامهم وتقديرهم لمهام وبرامج وزارة العدل وتطلعهم لمزيد من العطاء والنماء.

واسترسل معالي وزير العدل قائلاً: إن عنايتكم يا صاحب السمو بطروحات الوزارة وتيسير الأمور التنفيذية لإنجازها أمر ينبعث من تقديركم الكبير للمسؤولية تجاه هذا البلد وأهله، وبرسم للجميع اهتمام حكومة خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - بكل ما من شأنه تطوير الأجهزة الإدارية ورفع مستوى الأداء لخدمة الوطن والمواطن..

وقال: أشكر الله تعالى أولاً على سوابغ نعمه، وما يسّره من أمر هذا اللقاء المبارك، كما أشكر قائد هذه البلاد وباني نهضتها خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين، والنائب الثاني على ما يقدمونه من رعاية وعناية ودعم متواصل لوزارة العدل ومؤسسات القضاء.

واختتم معالي وزير العدل كلمته متوجهاً بالشكر إلى سمو أمير منطقة مكة المكرمة على هذه المشاركة الفاعلة في افتتاح هذه الندوة وتيسير أمورها مقدراً لسموه هذه العناية والرعاية.

بعد ذلك قدم معالي الوزير آل الشيخ هدية تذكارية لسمو الأمير عبدالمجيد بن عبدالعزيز عبارة عن مجسم طبع عليه أول نظام للقضاء بمكة المكرمة الذي صدر عام ١٣٤٤هـ.

ثم تفضل أصحاب الفضيلة رؤساء المحاكم وكبار المسؤولين في الوزارة بالسلام على سمو أمير منطقة مكة المكرمة، بعدها غادر سموه مقر الحفل مودعاً بالحفاوة والتكريم.

الشريعة الإسلامية والرجوع إليها في الحكم في القضايا والتشاور فيما بينهم.

كما حثهم على الاهتمام بمراجعة القواعد

البيان الختامي لندوة رؤساء المحاكم الثالثة

مكة المكرمة/ من ٢٣ - وحتى ١٤٢١/٣/٢٦هـ

■ صدر في ختام انعقاد الندوة الثالثة لرؤساء المحاكم البيان التالي:

في رحاب مكة المكرمة وبجوار بيت الله الحرام عقدت وزارة العدل الندوة الثالثة لرؤساء المحاكم بالمملكة خلال الفترة من ٢٣ - ١٤٢١/٣/٢٦هـ برعاية كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير عبدالمجيد بن عبدالعزيز أمير منطقة مكة المكرمة، الذي رعى حفل افتتاح الندوة المقامة في قاعة التضامن الإسلامي في فندق الانتركونتيننتال في مكة المكرمة.

وقد شرف الحفل بحضور سماحة مفتي عام المملكة ورئيس هيئة كبار العلماء ورئيس إدارة البحوث العلمية والإفتاء، واستمع الحضور إلى كلمة ضافية من سماحته. وكذلك بحضور معالي رئيس مجلس القضاء الأعلى الشيخ صالح بن محمد اللحيدان الذي وجه كلمة توجيهية إلى منسوبي القضاء، كما وجه معالي وزير العدل الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ كلمة ضافية بهذه المناسبة. وحضر الحفل عدد من أصحاب السمو الأمراء وأصحاب المعالي الوزراء وأصحاب الفضيلة القضاة والمشايخ والعلماء وجمع غفير من المهتمين والمختصين.

وفي امتداد كريم للعناية والرعاية من قبل ولاة الأمر - حفظهم الله - فقد تفضل خادم الحرمين الشريفين وسمو النائب الثاني بالالتقاء بأصحاب الفضيلة رؤساء المحاكم واستمعوا إلى التوجيهات السامية الكريمة.

وقد عقدت الندوة خمس جلسات عمل على مدى يومين تم فيها مناقشة جدول الأعمال. وتم التوصل إلى عدة توصيات تخدم العمل القضائي، وتسهل على المواطنين ومراجعي الدوائر الشرعية.

ومما تم التوصل إليه من توصيات ما تم تدارسه حول النظر في سماع الدعوى في بلد المدعي في قضايا الزوجية إذا كانت المدعية امرأة ضد زوجها، حيث تم التوصية بأن تقام الدعوى في القضايا الزوجية في بلد الزوجة متى ظهر للناظر القضية وجاهة الدعوى، حيث يلزم المدعى عليه بالحضور إلى بلد المدعية ليتم البت في القضية بالوجه الشرعي.

كما تدارس أصحاب الفضيلة رؤساء المحاكم النظر في تفعيل دور محضري الخصوم في المحاكم وإنشاء إدارة في كل محكمة تعنى بالتنسيق مع الجهات الأمنية لإحضار الخصوم وإعلامهم بالموعد حسبما يرد إليها من المحكمة، حيث تم الاتفاق على توصية بتفعيل دور محضري الخصوم ممن يعمل على وظائف محضري الخصوم في المحاكم من خلال إيجاد إدارة في كل محكمة تتولى القيام بإبلاغ المدعى عليهم بمواعيد الجلسات وفق تنظيم يعد لذلك مع التأكيد على أهمية الجهاز الأمني بالمحكمة ودوره في إحضار الخصوم.

وتدارس أصحاب الفضيلة رؤساء المحاكم إمكانية الاستعانة بالمكاتب المساحية الأهلية المعتمدة من الجهة المختصة في إعداد الرفع المساحي لحجج الاستحكام، حيث تم التوصية بالاستعانة بالمكاتب المساحية الأهلية المعتمدة من الجهات المختصة في إعداد الرفع المساحي لحجج الاستحكام وفق عقود موحدة من الوزارة والمكاتب.

كما تدارس أصحاب الفضيلة إمكانية النظر في إنشاء مكتب خدمات للترجمة في المحاكم الرئاسية، حيث أوصى أصحاب الفضيلة بإنشاء مكتب للترجمة في كل محكمة من المحاكم الرئاسية يتولى التنسيق مع المترجمين على نظام الأجر بالساعة بعد التحقق من أهلية المترجم وعدالته.

كما أقر أصحاب الفضيلة عدداً من التوصيات الإجرائية الأخرى.

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يديم على بلدنا نعمة الأمن والاستقرار إنه سميع مجيب.

وفاة أمين عام محكمة التمييز بمكة المكرمة

■ في أثناء انعقاد الجلسة الختامية لندوة رؤساء المحاكم الثالثة بمكة المكرمة فجع المجتمعون بخبر انتقال الأستاذ عبدالعزيز بن حمد الصالح أمين عام محكمة التمييز بمكة المكرمة إلى رحمة الله إثر تعرضه لحادث مروري.

وكان الفقيد يشغل قبل انتقاله لمحكمة التمييز بمكة المكرمة مديراً عاماً لشؤون الموظفين بالوزارة.

رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته وإنا لله وإنا إليه راجعون.

اختتام أعمال الندوة الثالثة لرؤساء المحاكم بحضور معالي الوزير

د. آل الشيخ: الندوة قصد منها بحث الأمور التي تحقق اليسر في أعمال المحاكم وتخفيف العبء على الجميع

■ شهدت قاعة أم القرى بفندق «أجياد مكة» في رحاب مكة المكرمة الحفل الختامي لندوة رؤساء المحاكم في المملكة في دورتها الثالثة، وذلك يوم الأربعاء السادس والعشرين من شهر ربيع الأول من العام الجاري.

وقد ألقى معالي الوزير الدكتور عبدالله بن محمد ابن إبراهيم آل الشيخ كلمة أوضح في بدايتها أن عقد هذه الندوة يأتي بعد موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود - يحفظه الله - وقصد منها أن يلتقي أصحاب الفضيلة رؤساء المحاكم والمعنيين في وزارة العدل لبحث الأمور التي تحقق التيسير في أعمال المحاكم، وتخفيف العبء عن أصحاب الفضيلة القضاة، وتقديم المزيد من الأعمال الإيجابية التي تنعكس أولاً على القضاء ومن ينتسب إليه، وفي المقابل تكون خدمة تقدم للمواطنين تنفيذاً للتوجيهات السامية.

وأشار معاليه إلى افتتاح صاحب السمو الملكي الأمير عبدالمجيد بن عبدالعزيز أمير منطقة مكة المكرمة لأعمال الندوة، والكلمة التي وجهها إلى المجتمعين، وإلى استقبال خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز، وكذلك صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز لأصحاب الفضيلة رؤساء المحاكم، ومشاركة المفتي العام للمملكة سماحة الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ.

الندوة القادمة ستعقد في المدينة المنورة بعد سنتين

وقال معاليه: إن الجميع استمعوا إلى توجيهات الملك المفدى - حفظه الله - ونقلوا إليه مشاعرهم وآمالهم.. واستمعوا منه - حفظه الله - إلى ما يثلج الصدر ويعين أصحاب الفضيلة على أداء أعمالهم.

واسترسل قائلاً: كما استمع أصحاب الفضيلة إلى توجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز، ودار بينهم وبين سموه نقاش حول بعض الموضوعات المتصلة بعمل المحاكم وعمل القضاة.

وأبرز معاليه أهمية انعقاد هذه الندوة وما توصل إليه أصحاب الفضيلة رؤساء المحاكم، وأهمية القضاء الشرعي، وخصوصية هذه البلاد المباركة التي تميزت بتحكيم شرع الله، وأصبحت محط أنظار الجميع.

وشدد على أن أصحاب الفضيلة في مختلف المحاكم يبذلون قصارى جهدهم ويقدمون ما يستطيعون. وهم في حاجة مستمرة إلى دعم ومساندة من الوزارة.. والوزارة - إن شاء الله - بتوجيهات كريمة قامت بذلك وستقوم بذلك في جوانب أكثر في السنوات القادمة.

واستعرض معالي الوزير آل الشيخ في كلمته جوانب مختلفة من القضاء والقضايا، مشيراً إلى أن نسبة القضايا ترتفع وأعمال المحاكم تزداد، ومؤكداً في الوقت ذاته أنه لا ترد أي قضية من القضايا، وهذا نهج تسير عليه هذه البلاد المباركة، ومشيداً

بالحرص التام الذي يجده مرفق القضاء من ولاة الأمر في هذا البلد - وفقهم الله -.

وأعلن معالي الوزير أن الندوة الرابعة لرؤساء المحاكم في المملكة ستعقد إن شاء الله في المدينة المنورة بعد سنتين.

بعد ذلك ألقى رئيس محاكم المنطقة الشرقية فضيلة الشيخ محمد بن زيد آل سليمان كلمة حمد الله في بدايتها أن وفق حكام هذه البلاد وعلماءها على قيام الدولة فيها على كتاب الله وهدي رسوله محمد ﷺ.

ثم استعرض فضيلته الأمن والعدل والرخاء الذي تعيشه المملكة منذ عهد الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن - رحمه الله - وأبنائه من بعده وحتى هذا العهد الزاهر عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود.. كما استعرض مراحل تطور القضاء في المملكة.

وتناول اللقاءات التي تعقدها الوزارة بين فترة وأخرى، ومنها إقامة وتنظيم ندوات رؤساء المحاكم.

وقال: إن إقامة مثل هذه اللقاءات حسست رؤساء المحاكم بحرص وزارتهم على تحسين الأعمال الإدارية وتطوير الأداء وسرعة الإنجاز.

عقب ذلك ألقى وكيل الوزارة الشيخ عبدالله بن محمد البحيحي كلمة أعرب فيها عن سعادته بالآراء الكريمة ووجهات النظر السديدة التي سادت مناقشات الندوة.. وإعجابه بالروح الأخوية الصادقة والطرح البناء لمداولات الندوة.

وقال فضيلته: إن المناخ الممتاز الذي ساد مداولات هذه الندوة كان له أثر كبير في الوصول إلى توصيات طيبة، مشيراً إلى أن ذلك ليس بغريب على أصحاب الفضيلة المشاركين وفقهم الله، حيث جمعوا بين العلم والخبرة القضائية، ووظفوا ذلك في خدمة الأهداف السامية التي تعين وزارة العدل على تحقيق الأهداف العليا لها.

وكيل الوزارة: المناخ والروح الأخوية ساهما في التوصل إلى توصيات طيبة للندوة

ورفع فضيلة الشيخ عبدالله البحيحي شكره وتقديره وشكر أعضاء اللجان التحضيرية لهذه الندوة إلى معالي الوزير على توجيهاته السديدة ومتابعته المستمرة لأعمال اللجان منذ اللحظة الأولى للبدء في التحضير لهذه الندوة، حيث كان لذلك الأثر الكبير في نفوسنا جميعاً في تقديم ما أمكن وإيجاد المناخ الملائم وما يساهم في إنجاح أعمال هذه الندوة، ويحقق للمشاركين التسهيل والتيسير لذلك.

كما وجه فضيلته الشكر لفروع اللجنة التحضيرية (اللجنة الإعلامية، لجنة العلاقات والتنظيم، اللجنة المالية)، وإلى سعادة مدير فرع وزارة العدل بمكة المكرمة وزملائه العاملين في الفرع على ما قاموا به جميعاً من جهود مباركة وأعمال طيبة ساهمت إن شاء الله في تهيئة المناخ الملائم لإنجاح هذه الندوة.

رئيس محاكم المنطقة الشرقية: هذه اللقاءات تؤكد حرص الوزارة على تحسين الأعمال الإدارية وتطوير الأداء وسرعة الإنجاز

ثم عقب ذلك وجه معالي الوزير عبدالله آل الشيخ الشكر إلى فضيلة الشيخ عبدالله البحيحي.. ووكيل الوزارة للشؤون القضائية الدكتور عبدالله بن صالح الحديثي، وفضيلة الشيخ سليمان العمر رئيس محاكم مكة المكرمة، على ما بذلوه وما ساهموا به من جهد وأعمال.

ثم أعلن معالي الوزير آل الشيخ اختتام هذه الندوة بالاستماع إلى تلاوة آيات من القرآن الكريم.

في ختام أعمال الندوة الثالثة لرؤساء المحاكم معالي الوزير:

الوزارة ستقوم قريباً بربط المحاكم في مختلف مناطق المملكة بشبكة حاسب آلي

■ أعلن معالي الوزير الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ عن مشروع إنشاء مبنى للمحكمة الشرعية بمحافظة جدة بتكلفة ٢٠ مليون ريال، مشيراً إلى أن الدراسة التي تم إعدادها لهذا المبنى تتضمن توفير كافة الإمكانات والأجهزة ووسائل التقنية الحديثة، كما روعي في تصميمه اشتماله على مواقف للسيارات ومداخل وفقاً للتصميم المعماري الإسلامي.

وأبان معاليه في تصريح صحفي عقب اختتام أعمال الندوة الثالثة لرؤساء المحاكم في مكة يوم الأربعاء ٢٦/٣/١٤٢١هـ أن الوزارة قامت منذ شهر بتوقيع خمسة عقود لإنشاء مبان لخمس محاكم شرعية في عدد من المناطق والمحافظات بتكلفة (٤٠) مليون ريال، موضحاً معاليه أن الوزارة ستوقع قريباً عقدين لإنشاء مبنيين لمحكمتين شرعيتين ليصبح مجموع المشروعات الجديدة سبعة مشروعات.

وحول مجمع المحاكم الشرعية بمكة المكرمة قال معاليه: إن الأرض المخصصة لهذا المشروع موجودة، وتم الانتهاء من التصاميم الخاصة به، وستقوم الوزارة بتنفيذ هذا المشروع وفقاً للإمكانات المتاحة.

وأعلن الدكتور آل الشيخ أن الوزارة ستقوم قريباً بربط المحاكم الشرعية في مناطق المملكة ومحافظاتها بشبكة حاسب آلي، ومن ثم ربطها بالوزارة بعد الانتهاء من توفير الأجهزة الخاصة بالمركز الرئيس بالوزارة، مبيناً أن الوزارة الآن بصدد ربط كتابات العدل بالحاسب الآلي.

وعن الحملة الإعلامية المغرضة التي يتعرض لها القضاء في المملكة قال معاليه: إن هذه الحملة تشن من أناس يدّعون أنهم يحمون حقوق الإنسان، ولم يقتصروا على هذه الجوانب الإجرائية أو التهم من حيث إنها ثبتت أو لا تثبت، بل تجاوزوا الأمر إلى الهجوم على الشريعة الإسلامية وما اشتملت عليه من أحكام، وبدأوا يتكلمون عن الحدود الشرعية وإقامة حد السرقة، وهي من أصل الشريعة وأحكام نزل بها القرآن الكريم.

وبيّن معاليه أن هذه الحدود حماية لحقوق الإنسان وبقائه آمناً مطمئناً على نفسه وعرضه، مؤكداً معاليه أن هذه الحملة تحاك ضد المملكة تحت هذا المفهوم.

وقال: إن المملكة ترتكز على ركيزة الإسلام، وهي لن تلتفت لهذه الحملات المغرضة، حيث سيكتشف الإنسان أن هذه دعوة مغرضة لها أهداف وفتية.

(٢٠) مليون ريال لإنشاء مبنى للمحكمة الكبرى بجدة

وأفاد معاليه أن نظام القضاء ينص على علانية المحاكمات، ويجوز للقاضي في حالات استثنائية أن يجعل المحاكمات مقتصرة على المعنيين إذا كان هناك أمر يتعلق بجوانب أسرية أو مصلحة عامة للبلد بشكل عام، مؤكداً أن المحاكم الشرعية مفتوحة، ومن أراد مشاهدة المحاكمة عليه الذهاب للمحاكم الشرعية.

ورفع معاليه في ختام تصريحه الشكر لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني - حفظهم الله - لما تجده وزارة العدل من دعم وتأييد ومتابعة وتوجيه مكنها من القيام بمسؤولياتها، مشيراً إلى أن ندوة رؤساء المحاكم الرابعة ستكون في طيبة الطيبة بعد عامين.